

إصلاحات التعليم في الجزائر - قراءة تاريخية إحصائية -

Education Reforms in Algeria - Historical & statistiquial Reading -

طبوش صبرينة¹

جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2-

saristar1@hotmail.fr

تاريخ الوصول 2020/10/12 القبول 2020/12/07 النشر على الخط 2021/09/30

Received 12/10/2020 Accepted 07/12/2020 Published online 30/09/2021

ملخص:

جاء هذا البحث أساسا للوقوف على الاجتهادات التي قامت بها وزارة التربية الوطنية في الجزائر من أجل إصلاح التعليم إصلاحا شاملا بهدف الوصول إلى مصف الدول المتقدمة ، حيث قامت وزارة التربية الوطنية بالجزائر بتطبيق مشاريع عالمية أنفقت الدولة عليها أموال طائلة . عرفت الكثير من المشاريع سوء التخطيط وعدم إعادة تكييفها مع خصائص المدرسة الجزائرية وكان مصيرها الفشل في أغلب الأحيان ، وذلك لعدم الاستفادة من خبرات الدول العربية والأجنبية المطبقة عبر العالم في مجال التعليم .

سعت مختلف الأنظمة التربوية إلى تحقيق الجودة في التعليم إذ يعد تحدي الجودة في أي منظومة التعليمية من أكبر التحديات التي تواجهها الأنظمة التعليمية، والتي تسعى في جميع دول العالم إلى تحقيق مقومات الجودة فيها ، من خلال وضع السياسات وتطوير الأنظمة، واستحداث مجموعة من البرامج والمشاريع تحقيقاً لذلك.

إن الإصلاح الشامل للمؤسسة التربوية يرمي إلى تشييد نظام تربوي متناسق وناجح قصد تمكين المدرسة الجزائرية من مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل (أبو بكر بن بوزيد، 2006، ص 07).

الكلمات المفتاحية: التعليم في الجزائر - الإصلاحات - مؤشرات التربية.

Abstract:

The research was based on the jurisprudence of the Ministry of National Education on the comprehensive reform of education in order to reach the bank of developed countries, where the Algerian Ministry of National Education has implemented international projects with considerable funds

-Many projects have been poorly planned and not adapted to the characteristics of the Algerian school and have often failed, due to the lack of use of the experiences of Arab and foreign countries applied worldwide in the field of education.

Education systems have sought to achieve the quality of education because the challenge of quality in any education system is one of the greatest challenges facing education systems, and all countries around the world seek to achieve this quality through policy development, systems development and the development of a range of

-The overall reform of the educational institution aims at the construction of a coordinated and successful education system to enable the Algerian school to meet the challenges of the present and the future (Abou Baker ben Bouzid, 2006, p. 07).

Keywords: Education in Algeria - reforms - education indicators.

1. مقدمة:

اعتبرت الجزائر التعليم عنصراً أساسياً لأي تغيير اجتماعي وثقافي واقتصادي، ونتيجة لذلك، شكلت السياسة التعليمية الجزائرية العامة إحدى الأولويات الأساسية في السياسة التنموية الشاملة التي اتبعتها الجزائر مباشرة بعد الاستقلال. فوضعت نصوصاً ومواثيق أساسية في الدستور كمرجعية تستمد منها الإصلاحات الجذرية التي شملت مختلف الأطوار التعليمية. وما يدعم هذه السياسة هو صدور النصوص التشريعية التي وضعت المعالم والأسس القانونية لتنظيم التعليم في الجزائر، والتي تركز على عدة محاور أساسية، من أبرزها؛ تأصيل الروح الوطنية والهوية الدينية والثقافية لدى الشعب الجزائري، ونشر قيمه الروحية والحضارية واختياراته الأساسية، وثقافة الأمة بتعميم التعليم والقضاء على الأمية، وفتح باب التعليم أمام الجميع، وتكريس مبادئ التعريب والديمقراطية والتوجيه العلمي والتقني، وأهم بند فيها وهو ضمان مجانية التعليم للجميع.

تعتبر مسألة الإصلاح التربوي من أبرز انشغالات صناع القرار على المستوى المحلي والدولي ولا زالت كذلك نظراً لأهمية الإصلاح الذي يشير إلى عملية التغيير نحو الأحسن في النظام التربوي متضمناً معاني اجتماعية واقتصادية وسياسية، و الجزائر واحدة من هذه الدول التي عايشة هذه الأوضاع و مرت بهذه التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية و التربوية و كان لزاماً عليها اتخاذ جملة من الإصلاحات في مختلف الميادين منذ الاستقلال و إلى يومنا هذا، فبادرت إلى انتهاز سياسة تنموية حديثة تختلف تماماً عما كانت عليه خلال الستينات و السبعينات و الثمانينات، وهذا التوجه التنموي الجديد انعكس على مختلف بنات المجتمع . وتعتبر منظومة التربية و التعليم إحدى التنظيمات الهامة التي شهدت هذا الإصلاح فبرزت جملة من التغيرات على نظام التربية و التعليم في ظل الإصلاح التربوي الجديد . وبذلك اجتاز مجتمعنا المعاصر خلال أكثر من ثلاثة عقود تحولات جذرية تظهر للعيان في كثير من المجالات،

يعد مفهوم الإصلاح التربوي من المفاهيم المستعملة بشكل واسع في الأوساط التربوية حيث يرتبط هذا المفهوم بمفاهيم عديدة منها التجديد والابتكار والاختراع (محمد علي عاشور ، 2004، ص160).

كما يؤكد سان ريشارد في رؤيته لأنماط الإصلاحات التربوية : إن الإصلاح التربوي هو جهود تبذل في جميع قطاعات النظام التربوي أثناء إجراء التغيير ، وغالباً ما تتجاوز موجباته وأثاره ونتائجه ، أما التغيرات التعليمية فهي محاولات متفرقة لتغيير وتحسين بعض جوانب النظام التعليمي دون أن يشمل النظام بأكمله .

- عرف قطاع التربية والتعليم في الجزائر خلال العشرية الأخيرة جملة من الإصلاحات بداية من مرحلة التعليم الابتدائي وحتى التعليم الثانوي هذا الأخير الذي شهد إصلاحات في هيكلته و حتى في التسمية حيث أصبح يعرف بمرحلة ما بعد الإلزامي أي المرحلة التي تأتي بعد التعليم المتوسط الذي تحكمه إلزامية تعليم الطفل حتى سن 16 سنة بمقتضى أمرية 16 أفريل 1976 و التي أصدرها الرئيس الراحل هواري بومدين. و لقد صدرت عدة مناشير وزارية من وزارة التربية و التعليم التي تنظم هذه المرحلة المهمة من حياة التلميذ و التي تحضره إما لمواصلة الدراسة الجامعية بعد حصوله على شهادة البكالوريا و إما التوجه للحياة العلمية أو التكوين في معاهد و مراكز التكوين المهني و التمهين و هذا بمقتضى الاتفاقية التي عقدت بين الوزارتين أي وزارة التربية و التعليم ووزارة التكوين المهني و التمهين ، هذا في حالة عدم حصول هذا التلميذ على شهادة البكالوريا، كما شهدت المنظومة التربوية الجزائرية في السنوات الأخيرة تغيرات جذرية على مستوى نظامها التربوي ، أين سعت وزارة التربية الوطنية بالجزائر إلى تحسين نوعية التعليم ليواكب العصر الحالي الذي يتميز بالتقدم العلمي والتكنولوجي ، حيث أعادت النظر في الأهداف التربوية والمناهج ، الكتب المدرسية والإدارة وأعداد المعلمين ، المديرين وتدريبهم..... إلخ

وهذه الاجتهادات لوزارة التربية الوطنية حددناها كهدف عام في ورقتنا البحثية هاته.

2. قراءة تاريخية في الإصلاحات:

إن قراءة تاريخية للمنظومة التربوية تمكننا من التمييز بين أربعة مراحل كبرى للإصلاح :

1.2 المرحلة الأولى: امتدت من 1962-1980 في هذه الفترة لم يعرف تغييرات كبيرة وكان مجرد تعديلات طفيفة لمدرسة منكوبة وهي فترة تحضير الإصلاح الأول للمنظومة التربوية .(المخطط الرباعي الأول و المخطط الرباعي الثاني) حيث استلمت الجزائر المستقلة في سبتمبر 1962 نظاما تعليميا مهيكلًا، حسب الأهداف والغايات التي رسمها النظام الاستعماري الفرنسي، ليخدم مصالحه المختلفة وكانت ظروف هذا الاستلام صعبة للغاية حيث وجدت الجزائر نفسها أمام شبح الأمية، الفقر، وانتشار الأمراض المختلفة، وذلك لتضمن حق شعبها في التربية والتعليم، وتجسد طموحه في التنمية وأن تبرز مكونات هويته وبعده الثقافي الوطني

2,2 المرحلة الثانية: 1980-1990 ما يطبع في هذه الفترة أساسا هو : إقامة المدرسة الأساسية ابتداء من الدخول المدرسي 1980/1981 ، وقد تم تعميمها بشكل تدريجي سنة بعد سنة حتى يتسنى لمختلف اللجان تحضير البرامج والوسائل التعليمية لكل طور، وإذا تم تصورها على أنها مدرسة قاعدية فإن فترة ا لتعمير الإلزامي تدوم تسع سنوات و تشمل هيكلتها ثلاثة أطوار مدة الطورين الأولين 6 سنوات (الابتدائي سابق) ا ومدة الطور الثالث 3 سنوات وقد كانت مدته في السابق 4 سنوات (التعليم 1 المتوسط سابقا .(إن المدرسة الأساسية تم تصميمه لتكون وحدة تنظيمية شاملة ترمي إلى تحقيق هذه الوحدة في إطار المدرسة الأساسية المندجة (المأمّن ،) ولكن هذا المشروع لم يستكمل لعدة أسباب ، لم يشهد التعليم الثانوي في هذه المرحلة تحولات عميقة رغم أن التكفل به تم إسناده إلى جهاز مستقل (كتابة الدولة للتعليم الثانوي والتقني)، وقد اقتضت هذه التحولات على - : بالنسبة للتعليم الثانوي العام: / إدراج التربية التكنولوجية سنة 1984 و 1985 تلقينها من طرف أساتذة العلوم الطبيعية والفيزياء إلا أنه تم التخلي عنها سنة 1990 / 1989 -إدراج التعليم الاختياري (لغات، إعلام آلي، تربية بدنية و رياضية، فن ...) ثم تم التخلي عنه إثر إعادة هيكلة التعليم الثانوي في الفترة الموالية - . فتح شعبة ا" لعلوم الإسلامية نصيب المدرسة الأساسية ومحاولة إصلاح التعليم الثانوي .

3,2 المرحلة الثالثة: 1990-2000 شهدت هذه الفترة محاولات للتعديل والتي كانت طفيفة نظرا للوضعية السياسية التي عاشتها البلاد. حيث كانت إصلاحات جزئية قامت بإدخال نموذج التدريس الهادف في نهاية الثمانينات، وتم تعديل إجراءات القبول في السنة الأولى من التعليم الثانوي، وبعد ذلك شرع المجلس الأعلى للتربية منذ تنصيبه في 1996 إلى بذل مجهودات كبيرة لوضع تصور شامل لإصلاح المنظومة التربوية، وقد استطاع أن يخرج بعد سنتين من تأسيسه بوثيقة قاعدية، نوقشت في ندوة وطنية بين 28 و 29 جوان 1998 ، وأهم ما برز فيها هو اقتراح المبادئ العامة للسياسة التربوية الجديدة كما طرح فكرة التقسيم الجديد لهيكلة التعليم الأساسي، وذلك بتقسيمه إلى طورين: الطور الأول مدته 5 (سنوات) والطور الثاني مدته 4 (سنوات) كبديل للنظام المعمول به، مع إضافة سنة جديدة للتعليم التحضيري تكون إجبارية ، " كما طرح عدة اقتراحات فيما يخص التعليم الأساسي من تغيير المناهج، والكتب الدراسية وحتى طريقة التدريس (من التدريس بالأهداف إلى التدريس بالكفاءات وكذا تكوين المكونين... إلخ

2.4 المرحلة الرابعة: من سنة 2000 إلى يومنا هذا تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية والتي مست جميع جوانب ومستويات المنظومة التربوية.

شرعت وزارة التربية بالجزائر في إصلاحات سنة 2002 بغرض إعادة نظر جذريا في كل جوانب المنظومة التربوية شملت هذه الإصلاحات التعليم ما بعد الإلزامي ذلك من خلال الاتجاه الذي اعتمدته هذه الإصلاحات بغرض أن يحقق التعليم الثانوي غاياته التالية وذلك حسب ما حددته وزارة التربية الوطنية :

- المساهمة في تطوير وتحسين المستوى المعرفي والوطني للمواطنين .
- المساهمات في تخريج حاملي الشهادات ذوي مستويات معرفية وكفاءات ثقافية معادلة لمستويات ومقاييس دولية .

- تحضير التلاميذ الى الحياة في مجتمع ديمقراطي بحيث يعتمدون على أنفسهم مع احترام الآخرين .
 - تطوير وتدعيم قيم الثقافة الوطنية والحضارية العالمية .
 - المساهمة في تطوير البحث على الامتياز لدى التلاميذ .
 - تشجيع تطوير المعارف والكفاءات في مجال العلوم والتكنولوجيا والآداب والفنون والاقتصاد .
 - البحث عن أنماط التنظيم والتسيير الأكثر نجاحة .
- هذا فيما يخص الغايات المأمول تحقيقها من إصلاحات التعليم الثانوي بالجزائر أما الإصلاحات في حد ذاتها فتنص على مايلي :
- *تحضير التلاميذ لمتابعة دراسات جامعية ذات مستوى عالي .
 - *تطوير المعارف التي تسمح باكتساب المعارف وإدماجها .
 - *تطوير القدرة على التحليل والتقويم والحكم على أفكار الغير وحل المشاكل .
 - *جعل التلاميذ يتمتعون بالاستقلالية الذاتية في الحكم .
 - *دعم روح الانتماء الى أمة و حضارة قديمة العهد .
 - *تنمية روح المواطنة وحب الوطن وتمتين هذا الاحساس عند التلاميذ .
 - *تطوير ودعم القيم الروحية الأصيلة .
 - *اكتساب المهارات والمواقف الضرورية لتلبية متطلبات الدراسات الجامعية ذات مستوى عالي .
 - *تلقين وغرس حب العمل المتقن والبحث عن الدقة والنوعية والاتقان في العمل.
 - *تطوير الحس المدني واحترام الممتلكات العمومية والمحيط .
 - *تطوير سلوكات احترام القانون (وزارة التربية الوطنية 2005، ص34-35).
- الكثير من الدراسات انتقدت الإصلاحات المحسدة في المنظومة التربوية الجزائرية بسبب تغييب مستوى القاعدة العريضة في اتخاذ القرار أثناء تجسيد أي مشروع تربوي كان ،سواء في التعليم الالزامي أو في التعليم الثانوي . لكن لا ننفي وجود إجهادات ومحاولات قامت بها وزارة التربية الوطنية من أجل تطوير التعليم خاصة التعليم الثانوي .

3. دواعي الإصلاح التربوي 2003 إلى يومنا هذا :

- 3,1. دواعي سياسية:الاتجاه بالنظام التعليمي في الجزائر إلى ما يجعله يلحق بركب التطور الذي تشهده البلدان المتقدمة
- 3,2. دواعي اقتصادية واجتماعية: تحسّن الظروف المعيشية للأفراد وتطوير وسائلها وأساليبها، وذلك بمواجهة متطلبات التغيير الحاصل في الوظائف والمهن، وهي تحتاج إلى وعي كبير بثقافة علمية وتقنية واسعة وخبرة طويلة لا يمكنها أن تستغني عن نتائج التعليم التي تعد من العناصر الهامة لأي تحول اجتماعي أو تغيير في مجال العلاقات الاجتماعية وفي مجال الفكر والإنتاج، أي أن التعليم أصبح قوة يعتمد عليها للخروج من حالات الفقر والتخلف
- 3 .. تطور التكنولوجيا وثورة الاتصالات: من أبرز سمات العالم المعاصر تسارع التغيرات التكنولوجية لاسيما في ميدان الإعلام والاتصال ويؤكد ذلك ما نشهده ونسمع به يوميا من زخم في المعلومات التي تزاخم بعضها البعض ويضفي لاحقا على سابقها طابع التقادم السريع وعلى المشروع التربوي أن يعبر هذا اهتمامه فيكون للنشئ القدرة على التكيف مع الجديد وعدم تركيز البرامج التعليمية على المفاهيم فحسب بل على امتلاك المواقف المنهجية المعروفة من قدرة على التحليل، النقد والتركيب والإبداع... إلخ وهذا ما دفع منظومتنا التربوية إلى ما يلي

- تغيير مضامين المناهج التعليمية: تعتبر المناهج التعليمية مجموعة المعارف والخبرات التي يتعلمها التلاميذ بإشراف المدرسة وإدارتها، فهو يمثل المادة الإجرائية للتربية، لذلك أثناء وضعه مراعاة حاجات المتعلمين ومتطلبات حياتهم العلمية والمهنية في ظل التغيرات العصرية لتهيئة الفرد للتحولات التي تنتظره .

- تطوير وسائل التعليم: نظرا لاعتماد الجزائر على وسائل التعليم القديمة والتي لا تتماشى والتكنولوجيا الحديثة وثورة الاتصالات، عملت من خلال إصلاحها هذا على محاولة تطويرها وفقا لهذه التغيرات ومسايرتها كإدخال الإعلام الآلي والإنترنت وذلك من أجل : . تسريع عملية التعليم وتفعيلها وتنويعها . . تشويق التلاميذ وإثارة الرغبة لديهم لزيادة التعلم والاعتماد على التعلم الذاتي، بهذه الطريقة يزول التعليم المبني على الحفظ عن ظهر قلب ويتم التركيز على تنمية الكفاءات والمهارات الضرورية للتعامل مع المعلومات تعاملًا منطقيًا وهذا يلزم التلميذ على أن يتعلم كيف يختار المعلومات ويستعملها .

3.3. تدني نوعية التعليم: عاش قطاع التربية والتعليم من عدة صعوبات ساهمت في تدني نوعية التعليم، هذا الوضع الذي يدعو بطبيعة الحال إلى القيام بإصلاحات عديدة لتفادي هذا المشكل باعتبار أن هذا القطاع هو الأساس للنهضة بكل القطاعات . لذا عملت الخطة الدراسية للتعليم على وضع مناهج وبرامج دراسية جديدة تعتمد على المقاربة بين الكفاءات والتي تهدف إلى التقليل من هذه الصعوبات عن طريق اكتساب المعلم كفاءة مهنية مؤهلة وعدم اكتفائه بتبليغ المعارف فقط بل عليه بتجاوزها إلى أبعد الحدود المعرفية وفي الأخير نستخلص بأن كل هذه الأسباب والعوامل التي أشرنا إليها سابقا قد أثرت وساهمت في دفع الجزائر وتحريكها لإصلاح نظامها التربوي والتعليمي.

إن تقييم نتائج الإصلاحات في منظومة التعليم الثانوي يعتمد على دراسات معمقة في الميدان لكن هذا لا يمنع من قراءة في بعض المشاريع والمؤشرات التي يمكن أن تعطينا فكرة عن تطوير مؤسسات التعليم الثانوي واهتمام الدولة به ، وفي عرضنا لأهم المشاريع والمؤشرات لا نراعي التسلسل الزمني .

4.اجتهادات وزارة التربية الوطنية في تطوير التعليم منذ الاستقلال إلى يومنا هذا:

1.4.- تطور نسب الالتحاق بالتعليم الثانوي :

الجدول التالي يبين نسب الالتحاق بالمدارس بالنسبة للأطفال ما بين (06 و15 سنة) بالجزائر ما بين سنتي 1996 و2011.

الجدول رقم (01): يوضح نسب الالتحاق بالمدارس بالنسبة للأطفال ما بين 06 و15 سنة بالجزائر.

	1997/1996	1998/1997	1999/1998	2000/1999	2002/2001	2011/2010	2013-2012
ذكور	%91.98	%91.12	%90.46	%89.02	%92.5	%95.4	-
إناث	%83.48	%84.12	%84.31	%83.87	%85.5	%93.12	-
المجموع	%87.82	%87.69	%87.45	%86.50	%89	%94.26	%95.68

المصدر : وزارة التربية الوطنية، 2010.

إن قراءة متأنية في الجدول أعلاه قد تعطينا فكرة عن تطور نسب التمدرس بالنسبة للأطفال ما بين سن 06 و15 سنة مع العلم أن الأطفال في سن 15 هم تلاميذ في التعليم الثانوي .

نسجل من خلال الجدول أن هناك تطورا واضحا في نسب التلاميذ المسجلين بالجزائر من سنة 1996 الى غاية 2011، ونلاحظ ارتفاع عدد المسجلين عند الذكور أكثر من الإناث حيث تتراوح نسب الذكور المسجلين من سنة 1996 الى غاية 2011 ما بين 91.98 % و 95.40 % وانخفضت النسبة سنة 2000 بينما تسجل الإناث نسبة أقل من الذكور في هذا السن .

وذلك لعدة اعتبارات تتعلق بالجانب الإحصائي لأن العدد الإجمالي للأطفال الذكور في سن التمدرس في الجزائر أكثر من العدد الإجمالي للإناث في سن التمدرس باعتبار نسبة التمدرس تحسب من خلال العلاقة بين عدد الأطفال في سن التمدرس و الأطفال المتدربين فعلا.

منذ سنة 1996 إلى غاية 2000 تراوحت نسبة الإناث المتدرسات ما بين 83.48% و 93.12%.

أما إجمالا فنلاحظ أن نسب التمدرس تراوحت ما بين 87.82% و 94.26% ، الإحصائيات المتعلقة بسنتي 2012-2013 لم تتوفر لدينا مفصلة ذكور-إناث.

نستنتج أن اهتمام الدولة بتمدرس التلاميذ يعتبر مؤشر إيجابي يوحى باجتهادات وزارة التربية الوطنية في تعميم التعليم وتحقيق مبدأ العدالة والإنصاف بين الذكور والإناث، فالمنظومة التربوية تعتبر ناجحة إذا تمكنت من التوصل إلى تحقيق مبدأ الإنصاف بتقليص فوارق أوجدها ظروف إجتماعية واقتصادية وثقافية خارجة عن إرادة التلميذ.

أما تفصيلا في مستويات الدراسة فنجد نسب تدرس التلاميذ كما يوضحها الجدول التالي :

الجدول رقم(05) : يبين نسب تدرس التلاميذ في كل الأطوار التعليمية .

السنوات	الابتدائي	%	المتوسط	%	الثانوي	%	الجامعي	%
62 – 63	777.636	36.77	39.790	28.68	5323	26.93	–	–
72 – 73	2.206.893	38.74	272.345	31.40	53.799	26.70	–	–
80 – 81	3.062.000	–	730.000	–	183.000	–	–	–
82 – 83	3.241.924	42.41	1.001.420	40.80	279.299	38.84	90.145	32.90
90 – 91	4.028.000	–	1.408.000	–	754.000	–	–	–
92 – 93	4.346.365	45.34	1.558.046	42.96	747.152	47.92	243.397	39.50
94 – 95	4.548.825	45.86	1.651.51	44.06	82.059	45.90	287.430	–
2000 – 2001	4.720.000	–	2.015.000	–	975.800	–	–	–
2012 – 2013	3.846.817	–	2.899.374	–	1.249.914	–	–	–

المصدر : إنجازات قطاع التربية الوطنية خلال 50 سنة ، (وزارة التربية الوطنية ، 2013)

نسجل في المرحلة الابتدائية تطور ملحوظ في النسب قدر ب 36.77% خلال سنة 1962 إلى غاية 45.86% خلال سنة 1995.

في مستوى التعليم المتوسط تطورت نسب تدرس التلاميذ من سنة 1962 إلى 1995 من 28.68% إلى غاية 44.06% . أما في مستوى التعليم الثانوي قدر تطور عدد التلاميذ المتدرسين من 26.93% إلى غاية 45.90% سنة 1995. أما في التعليم العالي فلم تتوفر لدينا جميع النتائج .

الدراسات حول عدد التلاميذ المتحقين بالمدارس سنة 1998 توصلت إلى أن عدد المتدرسين بمعنى كل فئات المتكونين في المؤسسات التربوية الجزائرية الابتدائية أو الجامعة قدر ب: سبعة ملايين و نصف أي ¼ المجتمع بين الأساسي و الثانوي و ما يقارب نصف مليون طالب جامعي، تتوزع فئتي الأساسي والثانوي على 200.000 مؤسسة يشرف عليها 477.000 أستاذ و مدرس آنذاك، يمثلون 48 % من الوظائف العمومي و بتخصيص مالي ترتفع نسبته تقريبا كل سنة بعدما كان 322 مليون دينار جزائري (1963) أي 11.08 % من ميزانية الدولة، ليصل إلى 111 مليار دينار سنة 1997، أي 17.39 % أما في سنة 1998 فتضاعف هذا العدد ليصل إلى 124 مليار/أي 26 % من الدخل الوطني الخام كما أن كلفة التلميذ الواحد ترتفع بصفة مستمرة من سنة إلى أخرى وذلك في المستويات الثلاثة معا حيث انتقلت من 23 ألف دينار سنة 2004 إلى ما يقارب 30 ألف دينار جزائري في سنة 2007، وارتبط هذا الارتفاع بزيادة الاعتمادات المالية المستهلكة الخاصة بالمستخدمين من 157 مليار إلى 216 مليار .

كما يلاحظ من جهة أخرى انخفاض مستمر لعدد التلاميذ ، إلا أن عدد المعلمين والأساتذة كان في ارتفاع مستمر خلال الفترة 2004-2007 من 339905 إلى 345746 مدرسا ، وبحساب نسبة التأطير البيداغوجي أي عدد التلاميذ للمدرس الواحد نجدها تقدر ب: 21/1 في 2004

و ب: 22/1 في 2007. وتنقصنا هنا المعطيات الخاصة بعدد المستخدمين غير المدرسين لحساب نسبة التأطير الإداري ، وبالتالي تقدير كلفة التلميذ نسبة للاعتمادات المستهلكة الخاصة بالمستخدمين.

أما فيما يخص نسبة تدرس الإناث في التعليم الثانوي منذ الاستقلال يوضحها الجدول التالي :

الجدول رقم(06) يوضح نسب تدرس الاناث في الجزائر.

السنوات	62-63	99-2000	2008-2007	2008-2009	2009-2010	2011-2012
التعليم الثانوي	%22	%56.02	%58.56	%57.94	%58.25	%57.56

المصدر : المجازات قطاع التربية الوطنية خلال 50 سنة ،(وزارة التربية الوطنية ،2013)

نلاحظ من خلال الجدول نسبة مشاركة معتبرة للإناث في التعليم الثانوي منذ الاستقلال وهذا دليل على اهتمام الدولة بتمدرس البنات وتحقيق مبدأ الإنصاف بين الذكور والإناث.

لم تتوقف اجتهادات وزارة التربية الوطنية في تطوير التعليم الثانوي على هذا الحد بل اهتمت بتحقيق نتائج معتبرة على مستوى إلتحاق التلاميذ بالسنة الأولى ثانوي والجدول الآتي يوضح ذلك :

الجدول رقم (07): يوضح نسب الإنتقال الى السنة الأولى ثانوي.

السنوات	نسب الانتقال الى 1 ثانوي
1963	%57.1
2000	%48.9
2004	%47.3
2012	%79.1

المصدر : المجازات قطاع التربية الوطنية خلال 50 سنة ،(وزارة التربية الوطنية ،2013)

نسجل من خلال الجدول تطورا واضحا في نسب انتقال التلاميذ إلى السنة الأولى ثانوي حيث قدر عدد التلاميذ المنتقلين إلى السنة الأولى ثانوي سنة 1963 ب: %57.1 وتقهر العدد سنة 2000 و 2004 إلى %48.9 و %47.3 على التوالي بينما في سنة 2012 سجل نسبة قدرت ب: %79.1. هذا بالنسبة لنسب الالتحاق والانتقال في التعليم الثانوي ، فماذا يا ترى عن اهتمام الدولة بالبنى التحتية للثانويات؟.

2- التوسع في إنجاز البنى التحتية للثانويات:

مثلما اهتمت الدولة بالجزائر بالتوسع الكمي للتلاميذ اهتمت كذلك بالتوسع في المباني المدرسية منذ 1962 حيث جعلت من بين أولوياتها بناء المدارس والمتوسطات والثانويات لتغطية العجز الملاحظ وتحسين نوعية التعليم ، كذك من أجل ضمان تعليم منصف للجميع وتقليص الفوارق الاجتماعية .

سنة 2014 البنى التحتية تكونت من 18248 مدرسة ابتدائية و 5185 متوسطة و 2065 ثانوية ، وإلى غاية اليوم الاجتهادات فيما يخص التوسع في البنى التحتية لا تزال مستمرة خاصة في المناطق التي تتوفر بها الطلب بكثرة كالمناطق المحرومة في الجنوب والجدول التالي يوضح مدى اهتمام الدولة بإنجاز البنى التحتية للثانويات.

الجدول رقم (08) يوضح عدد البنى التحتية للثانويات بمتغير السنوات .

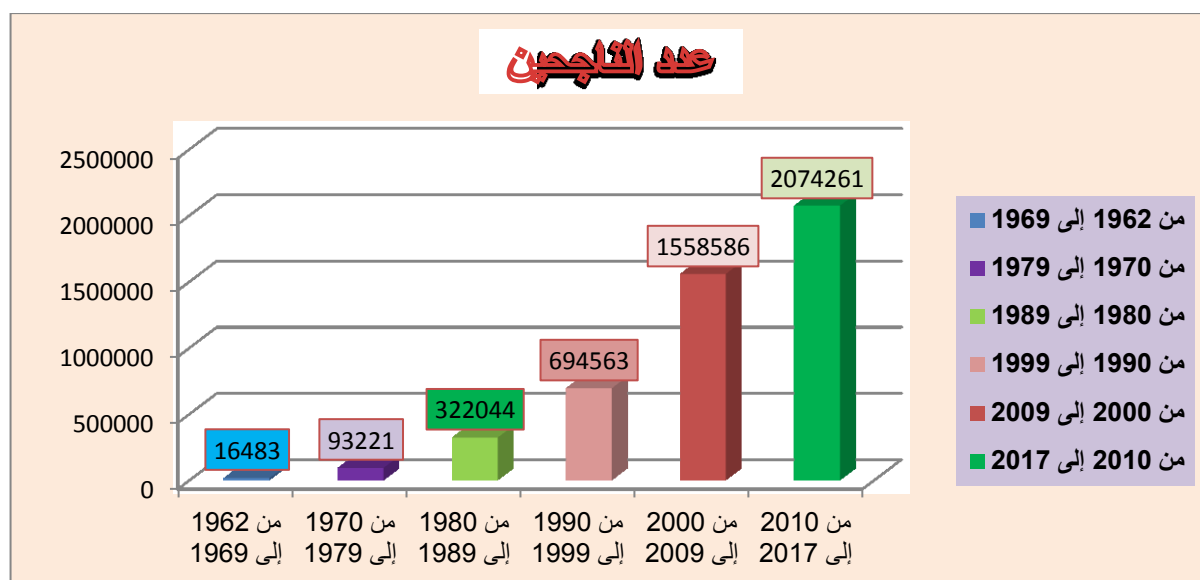
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد الثانويات	1218	1259	1289	1330	1381	1423	1473	1538	1591	1658	1745	1813	1870	1956	2065

المصدر: وزارة التربية الوطنية ، الدليل الإحصائي 2014.

نلاحظ من خلال الجدول أن التطور في إنجاز مباني الثانويات عبر الزمن قد سجل تطور واضح منذ سنة 2000 إلى غاية 2014. حيث أن الفارق بين سنة وأخرى قد يتجاوز 41 مؤسسة أحيانا كما هو الحال ما بين 2000 و2001 وسنة 2003 و2004. وقد يتجاوز هذا العدد إلى 57 مؤسسة كما هو الحال في سنة 2012 و2011. نستنتج أن اهتمام الدولة ببناء الثانويات أخذ منحى متصاعدا ومتسارعا بعد العشرية السوداء التي عاشتها الجزائر .

3- تطور كمي ونوعي لنتائج البكالوريا عبر الزمن : يعتبر امتحان شهادة البكالوريا في الجزائر أحد مؤشرات نجاعة النظام التربوي لأنه يكون مخرجا لمسار دراسي دام عدة سنوات، سخرت الدولة خلالها كفاءات ووسائل و موارد مادية و بشرية ،ولقياس و معرفة مدى فعالية هذه الموارد يأتي تحليل نتائج شهادة البكالوريا كمخرجات للمنظومة التربوية التي يمكن من خلالها الوقوف على جوانب القوة لتدعيمها، وجوانب الضعف و الخلل لمعالجتها و تصحيحها لأن الحصول على شهادة نهاية التعليم الثانوي بنجاح يعتبر المعيار التي تتخذه المنظمات الدولية للحكم على نجاح المنظومات التربوية حتى ولو كان المعيار في الحصول على هذه الشهادة يختلف من دولة الى أخرى.

المنحنى رقم: (01) يبين تطور عدد الناجحين في شهادة البكالوريا عبر الزمن.



المصدر : من إنجاز الباحثة بناء على معطيات وزارة التربية الوطنية 2013

يتضح من خلال الجدول أن عدد الناجحين في البكالوريا تطور عبر الزمن لاسيما خلال سنوات الإصلاح. حيث سجلت قفزات نوعية خلال كل 10 سنوات تقريبا وذلك يرجع للجهود المبذولة من قبل وزارة التربية الوطنية بالجزائر في مجال التكفل بالتلاميذ المترشحين لاجتياز امتحان شهادة البكالوريا وتحملت الجهود خصوصا في الجانبين الكمي والنوعي، وانعكس ذلك بشكل واضح على الأداء المقدم

على المستويات المحلية من خلال النتائج المحققة من قبل عديد المؤسسات التربوية رغم وجود الفوارق وما يتبعها من نوعية التكفل البيداغوجي. وتطور النتائج بالإيجاب حسب السنوات الدراسية يؤكد هذا الأساس المتين لهذه المقاربة (مؤشرات المشاركة، مؤشرات الفاعلية والنوعية). يظهر التطور التاريخي لعدد الناجحين في شهادة البكالوريا منذ الإستقلال، إرتفاعا متزايدا يرجع إلى عدة عوامل منها : النمو الديمغرافي المتزايد ، مجانية التعليم ، مبدأ تكافؤ الفرص . إضافة إلى الإمكانيات المسخرة بعد سريان مشروع إصلاح المنظومة التربوية بما في ذلك التعليم الثانوي العام و التكنولوجي .

سجل أكبر عدد من الناجحين في الفترة بين سنوات 2000 و 2009 وهي مرحلة التحضير و التطبيق و المتابعة لإصلاح المنظومة التربوية. وإذا رجعنا إلى نسب النجاح في امتحان البكالوريا على المستوى الوطني منذ 2002 نسجل نسب متفاوتة وغير مستقرة والجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم : (10) يبين نسب النجاح في البكالوريا منذ 2002 إلى غاية 2017

السنة	نسبة النجاح
2002	34,46%
2003	32,92%
2004	29,55%
2005	42,52%
2006	37,29%
2007	51,15%
2008	53,29%
2009	53,19%
2010	61,23%
2011	62,45%
2012	58,84%
2013	44,78%
2014	45,01%
2015	51,36%
2016	49,79%
2017	56,07%

المصدر: من إنجاز الباحثة بناء على معطيات وزارة التربية الوطنية .

نسجل من خلال الجدول السابق أن النسبة الوطنية للنجاح في البكالوريا غير مستقرة ففي سنة 2002 سجلت نسبة 34.46 % ثم سجلت النسب تقهقر خلال السنتين الموالتين إلى غاية 29.55% ثم 42.52% سنة 2005 و 37.29% سنة 2006. إبتداء من سنة 2007 إلى غاية 2010 أخذت النسبة في الإرتفاع تدريجيا حيث تراوحت من 51,15% إلى غاية 61.23% وبلغت ذروتها سنة 2011 حيث قدرت ب: 62.45% .

من سنة 2012 إلى غاية 2017 نسجل تذبذبا في نسب النجاح حيث تراوحت بين 44.78% إلى غاية 58.84 % هذا فيما يتعلق بنتائج البكالوريا من الناحية الكمية أما من الناحية النوعية فقد سجلنا نتائج أخرى .
إن البحث عن النوعية في نتائج البكالوريا تعتبر معيارا لجودة التعليم ومؤشرا للفعالية النظام التربوي فقد وضعته المنظومة التربوية الجزائرية من بين أولوياتها في النتائج.

إن قراءة متأنية في الجدول الموالي تبين نوعية وجود النتائج المتحصل عليها في البكالوريا منذ 1994 إلى غاية 2014.

الجدول رقم: (11) يوضح نوعية نتائج البكالوريا منذ 1994 إلى غاية 2014

نوع التقدير السنوات	ممتاز	جيد جدا	جيد	قريب من الجيد	المجموع
1994	0	7	366	4088	4461
1995	0	20	434	4172	4626
1996	0	46	841	8146	9033
1997	0	48	1053	9115	10216
1998	0	56	1198	9595	10849
1999	0	42	1221	13221	14484
2000	0	54	1239	14855	16148
2001	0	94	2211	23553	25858
2002	0	52	1740	21324	23116
2003	0	45	1376	18072	19493
2004	0	46	2259	40318	42623
2005	0	95	2458	27949	30502
2006	0	224	3795	44046	48065
2007	0	236	5754	61604	67594
2008	3	1106	11597	64284	76990
2009	0	35	1729	24553	26317
2010	49	5227	24305	68463	98044
2011	64	5404	26394	71693	103555
2012	63	4377	20327	63994	88761
2013	5	1214	9921	39883	51023
2014	34	2710	15330	49253	67327

المصدر: من انجاز الباحثة بناء على معطيات وزارة التربية الوطنية .

يتبين من خلال الجدول تطور نوعية النتائج المتحصل عليها في البكالوريا عبر الزمن بالجزائر فمن سنة 1994 حتى سنة 2005 لم تسجل أي حالة من التلاميذ الذين تحصلوا على تقدير إمتياز بالإضافة إلى عدد يتراوح ما بين 07 و95 الذين تحصلوا على تقدير جيد جدا وبقية عدد الناجحين كانت تقديراتهم في النجاح بين جيد وقريب من الجيد .

في سنة 2006 و 2007 إرتفع عدد التلاميذ الذين تحصلوا على البكالوريا بتقدير جيد جدا حيث قدر العدد ب: 244 و 236 في سنة 2008 كان عدد التلاميذ الذين تحصلوا على بكالوريا ذات تقدير في ارتفاع بشكل ملحوظ حيث سجل 03 تلاميذ على المستوى الوطني تحصلوا على تقدير ممتاز في البكالوريا وعدد كبير من التلاميذ قدر ب: 1106 تحصلوا على بكالوريا بتقدير جيد جدا و 11597 تلميذ تحصلوا على تقدير جيد.

في سنة 2009 انخفضت نتائج البكالوريا من حيث النوعية بشكل واضح وقد يرجع السبب حسب دراسات وزارة التربية الوطنية إلى أن آخر دفعة في النظام القديم اجتازت البكالوريا هذه السنة . (وزارة التربية الوطنية - دراسة نتائج البكالوريا على المستوى الوطني خلال ثلاث سنوات الأخيرة ، 2010).

إبتداء من سنة 2010 إلى غاية 2012 قفزت نوعية نتائج البكالوريا بشكل ملحوظ حيث سجل عدد التلاميذ الذين تحصلوا على تقدير ممتاز ما بين 49 و64 تلميذ . وعدد التلاميذ الذين تحصلوا على بكالوريا بتقدير جيد جدا تراوح ما بين 4377 و5404، وفي سنة 2013 قدر عدد التلاميذ الممتازين ب 05 والتلاميذ ذوي التقدير الجيد جدا 1214 وفي سنة 2014 قفز عدد الممتازين إلى: 34 وتقدير جيد جدا 2710.

اهتمت وزارة التربية الوطنية بالتحليل النوعي لنتائج البكالوريا حتى تستطيع تحديد نوعية مخرجات المنظومة التربوية ، ومدى أثر الإنفاق على التعليم في تحسين نوعية النتائج هذا من جهة ، من جهة أخرى سمح التحليل النوعي للنتائج من خلق دافع للاهتمام بفئة التلاميذ الموهوبين وإعطائهم رعاية خاصة .

4- الاهتمام بنخبة المتعلمين محاولة للارتقاء الى مصف الدول المتقدمة - ثانويات الامتياز -

سعت المنظومة التربوية جاهدة للارتقاء إلى مصف الدول المتقدمة ، فاهتمت بالمتعلمين الموهوبين الذين يثبتون قدرات ومهارات غير عادية ، لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص من جهة ولاستثمار هذه المواهب في التطور والتنمية الوطنية من جهة أخرى ، وذلك تطبيقاً لأمرية 16 أبريل 1976 المتضمنة تنظيم التربية والتكوين وكذا المرسوم 72/76 المتعلق بتسيير التعليم الثانوي شهدت السنة الدراسية 92/91 فتح أقسام خاصة في مستوى السنة الأولى من التعليم الثانوي على مستوى منطقة الوسط (ثانوية حسنية بن بوعلي)

على مستوى منطقة الغرب (ثانوية العقيد لطفى) ، وعلى مستوى منطقة الشرق (ثانوية الحرية)، إستقبلت هذه الثانويات أحسن التلاميذ المنتقلين من السنة التاسعة متوسط ، والمتحصلين على نتائج جيدة في شهادة التعليم الأساسي ، وفي مسابقة القبول في هذه الثانويات وذلك تطبيقاً للمنشور الوزاري الخاص بفتح ثانويات الامتياز (وزارة التربية الوطنية، 1991)، لكن سرعان ما توقفت هذه التجربة في نهاية السنة الدراسية 94/93، بالرغم من أن النتائج المتحصل عليها دورة جوان 1994 بلغت نسبة 100%.

في سبتمبر أعيدت التجربة بإنشاء شعب الامتياز في السنة الثانية من التعليم الثانوي في مادتي الرياضيات والفلسفة ، وهي تجربة أولى في عهد الإصلاحات الشاملة ، والتي كانت نتائج البكالوريا فيها مرضية جدا .

إبتداء من السنة الدراسية 2005-2006، تم فتح ست مؤسسات للتعليم الثانوي من نمط ثانويات الامتياز وذلك على غرار الدول المتقدمة ، التي وضعت جهاز خاص مكلف بالتكفل التام بالتلاميذ المتفوقين.

تطبق هذه المؤسسات البرامج الرسمية لوزارة التربية الوطنية ، إضافة الى مضامين أخرى معمقة وثرية تقدم بأساليب بيداغوجية تهدف إلى احترام وتيرة التحصيل التعليمي لدى هؤلاء المتفوقين ، وتطوير استقلالياتهم في العمل وتنمية قدرتهم على التكوين الذاتي (أبوبكر بن بوزيد ، 2009).

يتم إنتقاء هؤلاء التلاميذ وفق مجموعة من المقاييس والمعايير البيداغوجية الصارمة ذات علاقة بمسارهم الدراسي ككل وبناتجهم وقدراتهم حيث تتم عن طريق انتقاء التلاميذ الأوائل على مستوى كل متوسطة ثم بعد ذلك إجراء مسابقة على المستوى الوطني ، وعلى هذا المنوال أخذت الفكرة مسارها وتواصل التفكير لتعميق الموضوع وإثرائه ، ولتنفيذ المشروع تم تهيئة وإعداد مخطط إداري يحدد مختلف العمليات المطلوب القيام بها من قبل كل القطاعات المعنية .

وبذلك تكون مرحلة التعليم الثانوي قد عرفت العديد من التطورات الكمية والنوعية كما عرفت اهتمام خاص بها من طرف المنظومة التربوية الجزائرية نتيجة لتزايد الطلب الاجتماعي على هذه المرحلة المهمة كما اهتمت الدولة الجزائرية عامة والمنظومة التربوية خاصة بالإتفاق على التعليم الثانوي ويتضح ذلك فيما يلي:

5-جودة الإنفاق على التعليم من أولويات الدولة في تطوير التعليم الثانوي :

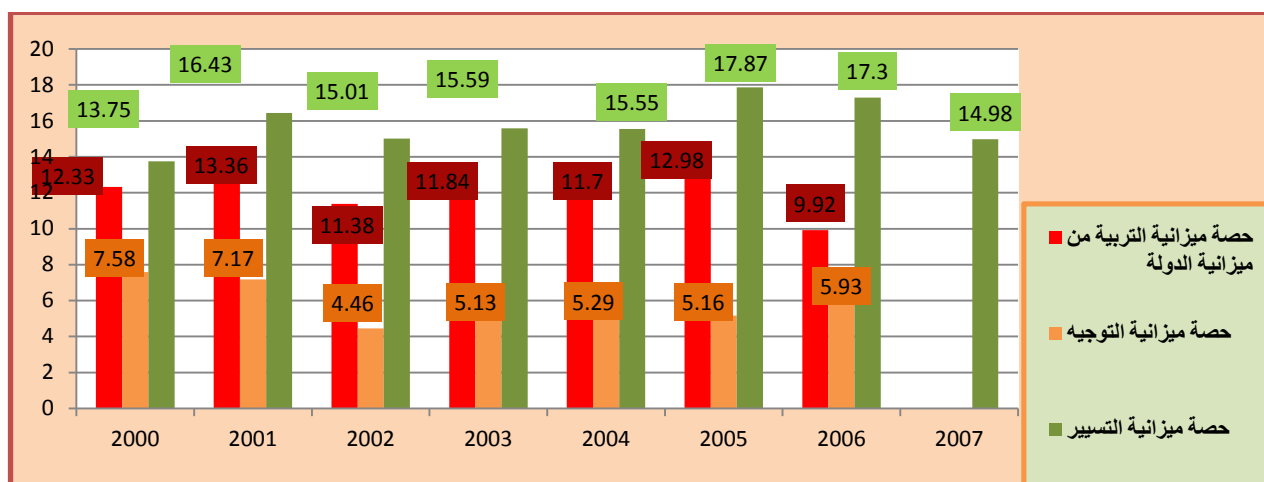
شكل التعليم أولوية من أولويات السياسة التنموية الشاملة التي إنتهجتها الدولة الجزائرية منذ الاستقلال ، فالنصوص الأساسية المرجعية جعلت دوما من التعليم العنصر الأساسي لكل تغيير اقتصادي واجتماعي.

وضع الأمر رقم 35-76 المؤرخ في 16 أفريل 76 المتضمن تنظيم التربية والتكوين المعالم والأسس التشريعية للنظام التربوي وشكل الاطار التشريعي لسياسة تربوية ارتكزت على مبادئ أساسية من أهمها مجانية التعليم من خلال المادة الرابعة المرتكزة على تعميم التعليم وفتح أبواب التكوين أمام جميع المواطنين، كما تضمن القانون التوجيهي في المادة السابعة له ضمان الحق في التعليم من خلال مجانيته في جميع المستويات التعليمية وإلزاميته من خلال المادة الخامسة منه .

كما أكد القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04-08 على الطابع الإلزامي والمجاني والديمقراطي للتعليم من خلال المادة 10 التي تضمن فيها الدولة الحق في التعليم لكل جزائرية وجزائري دون تمييز قائم على الجنس أو الوضع الاجتماعي أو الجغرافي ، والمادة 11 يتجسد فيها الحق في التعليم بتعميم التعليم الأساسي وضمان تكافؤ الفرص فيما يخص ظروف التمدرس ومواصلة الدراسة بعد التعليم الأساسي ، أما المادة 12 فمضمونها أن التعليم إجباري لجميع الفتيات والفتيان البالغين من العمر 06 سنوات إلى غاية 16 سنة كاملة

نلاحظ من خلال قوانين التربية في الجزائر أن التعليم الثانوي مجاني لصالح جميع الأطفال دون استثناء في المؤسسات التعليمية العمومية ، في هذا الإطار يجدر بنا التنويه إلى الجهود النسبية والمطلقة التي تبذلها الدولة في الإنفاق على التعليم عامة والتعليم الثانوي خاصة حيث اهتمت الدولة الجزائرية بالتعليم فاعطته الأولوية في تخصيص ميزانية معتبرة تفوق ميزانية القطاعات الأخرى كالصحة والخدمات العمومية وهذا ما أثبتته الكثير من الدراسات حول الموضوع حيث رتبت ميزانية التعليم في الرتبة الثانية بعد ميزانية وزارة الدفاع الوطني. والمنحنى البياني التالي يوضح الحصة المخصصة لميزانية وزارة التربية الوطنية من ميزانية الدولة في الجزائر.

الشكل رقم (08) يوضح الحصة المخصصة لميزانية وزارة التربية الوطنية من ميزانية الدولة في الجزائر.



من انجاز الباحثة على ضوء معطيات البنك العالمي ، أبريل 2007، ص 143.

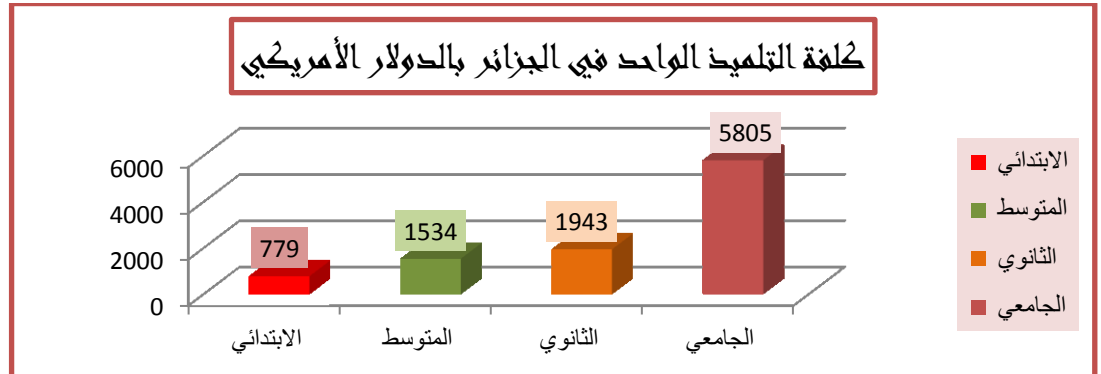
يتضح جليا من المدرج البياني أن الحصة المخصصة لقطاع التربية من ميزانية الدولة معتبرة حيث قدرت سنة 2000 ب: 12.33% ثم ارتفعت النسبة الى 13.36% لكن نسجل إنخفاض في حصة ميزانية وزارة التربية من ميزانية الدولة ما بين سنة 2001-2004، حيث انخفضت من 13.36% إلى 11.7% و عرفت هذه الحصة انخفاض أيضا سنة 2006 إذ قدرت حصة الميزانية وزارة التربية الوطنية من ميزانية الدولة 9.92% وحسب ما استخلصته الدراسات القائمة أن هناك قطاعات أخرى ضاغطة جعلت الدولة تعدل من الميزانية المخصصة لقطاع التربية من الميزانية العامة للدولة في العديد من المرات .

وتفصيلا في طريقة توزيع هذه الميزانية على مختلف البنود في قطاع التربية نجد أن الدولة أعطت الأولوية لبند التشغيل مقارنة ببند التجهيز وذلك باعتبار تشغيل المؤسسات التربوية يتطلب أموال كبيرة مقارنة بتجهيزها وذلك لدخول عدة اعتبارات مفسرة لضرورة الإهتمام بهذا البند كالميزانية المخصصة للإنفاق السنوي للمؤسسات التربوية و المؤسسات تحت وصاية وزارة التربية الوطنية من حيث الأجر و المصاريف الخاصة بالصيانة و المساهمة في النشاطات الاجتماعية و المكافآت و التعويضات...

حيث قدرت ميزانية التشغيل سنة 2000 ب 13.75% وأخذت في الإرتفاع السنوات الموالية حيث وصلت حتى 17.87% سنة 2005. في المقابل سجل في المدرج التكراري أن حصة ميزانية التجهيز و التي تحتم بالتهيئة و البناء و بالتجهيز (كبناء المدارس و شراء المستلزمات لهذه المدارس) من ميزانية التجهيز للدولة قدرت ب 7.58% سنة 2000 و 7.17% سنة 2001 وأخذت الميزانية في التدهور حيث سجلت سنة 2002 ب 4.46% وقدرت ب: 5.93% في سنة 2006.

كما كلف التعليم الدولة أموالا طائلة من مستوى التعليم الابتدائي حتى التعليم الجامعي حيث المدرج التكراري الآتي يوضح كلفة التلميذ الواحد بالدولار الأمريكي في جميع المستويات الدراسية خلال الفترة 2004-2007.

الشكل رقم (09) يوضح كلفة التلميذ الواحد في الجزائر بالدولار الأمريكي خلال الفترة مابين 2004-2007.



من إنجاز الباحثين على ضوء معطيات البنك العالمي ، أبريل 2007، ص 143.

قراءة متأنية لهذا المدرج التكراري تعطينا فكرة عن إنفاق الدولة على التلميذ الواحد في مستوى التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي والجامعي بالجزائر بالدولار الأمريكي، حيث أكبر كلفة هي لتلميذ التعليم الجامعي حيث قدرت ب: 5805 دولار أمريكي بينما تلميذ التعليم الثانوي فتقدر كلفة تعليمه خلال السنوات المذكورة أعلاه ب: 1943 دولار أمريكي وتلميذ التعليم المتوسط 1534 دولار أمريكي بينما كلف تلميذ التعليم الابتدائي الدولة 779 دولار أمريكي.

بالدينار الجزائري نلاحظ التفاوت في كلفة التلميذ الواحد مع الإرتفاع المستمر لهذه الكلفة خلال فترة 2004-2007 في الجزائر :

- مؤسسات التعليم الابتدائي: قدرت الكلفة للتلميذ الواحد من 10 آلاف دج إلى 18 ألف دينار جزائري
 - مؤسسات التعليم المتوسط : قدرت الكلفة للتلميذ الواحد من 18 ألف دج إلى 59 ألف دج.
 - مؤسسات التعليم الثانوي : قدرت الكلفة للتلميذ الواحد من 51 ألف دج إلى 88 ألف دج.
- نلاحظ اهتمام كبير للدولة بالتعليم الثانوي حيث أكبر انفاق على التعليم هو في التعليم الثانوي .

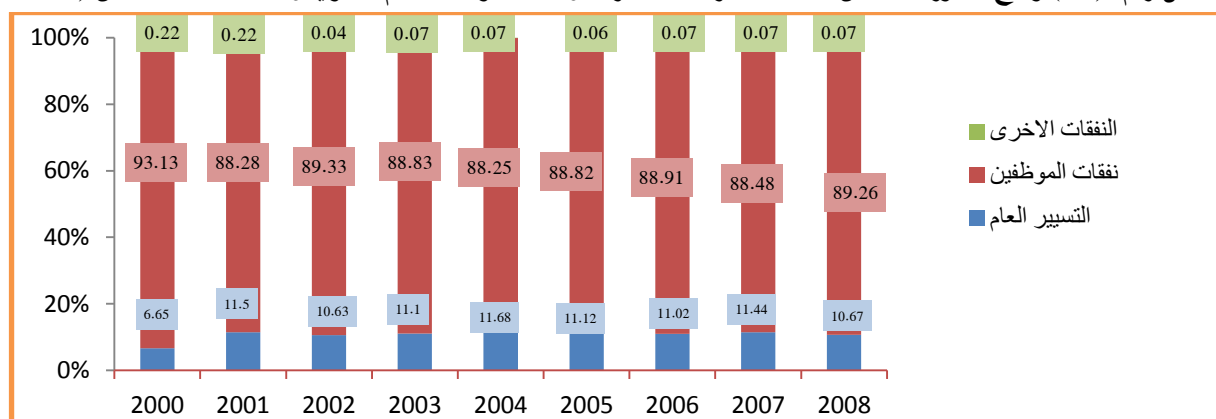
أما عند القيام بمقارنة لكلفة التلميذ الواحد مابين الولايات خلال 2004-2007: نسجل النتائج التالية

- في 2004: من 18 ألف دج للتلميذ الواحد إلى 38 ألف دج .
- في 2005: من 18 ألف دج للتلميذ الواحد إلى 37 ألف دج .
- في 2006: من 20 ألف دج للتلميذ الواحد إلى 41 ألف دج .
- في 2007: من 24 ألف دج للتلميذ الواحد إلى 45 ألف دج.

على المستوى الوطني ارتفاع مستمر لكلفة التلميذ خلال الفترة 2004-2007: من 23 ألف دج للتلميذ الواحد إلى 30 ألف دج . (معطيات البنك العالمي ، أبريل 2007، ص 143)

يمكن القول أن الأهمية الممنوحة لمختلف المستويات التعليمية تظهر من خلال التحسن المستمر لكلفة التلميذ عبر الزمن ، إلا أن الأولوية المعطاة للتعليم الإلزامي (6 إلى 16 سنة) لا نراها بينما تظهر الأولوية الكبيرة الممنوحة للتعليم الثانوي . مع الإشارة إلى عدم وجود العدالة أو احترام مبدأ الإنصاف L'EQUITE في توزيع الاعتمادات المالية مابين المؤسسات وما بين الولايات ، وفيما يتعلق بالخصص الخاصة بنفقات التسيير وتوزيعها على مؤسسات التعليم الثانوي في الجزائر نسجل النتائج المبينة في المنحنى أدناه يوضح تطورالخصص الخاصة بميزانية التسيير الأولية في التعليم الثانوي وطبيعة هذه الخصص.

الشكل رقم: (10) يوضح: تطور الحصص الخاصة بميزانية التسيير الأولية الممنوحة للتعليم الثانوي و طبيعة هذه الحصص (2000 – 2008).



من إنجاز الباحثة على ضوء معطيات البنك العالمي ، أبريل 2007، ص 175

يمكن عن طريق المدرج التكراري أن يتضح لنا أكثر طريقة توزيع حصة ميزانية تسيير التعليم الثانوي على مختلف البنود، إن أكبر حصة لميزانية تسيير التعليم الثانوي تعود لرواتب الموظفين حيث قدرت أعلى نسبة في هذا البند ب: 93.13% في سنة 2000 و انخفاض هذه الحصة باستمرار ما بين 2001 و 2008، حيث انخفضت من 93.13% إلى 89.26% و الإشارة إلى هذه الحصص كاعتمادات مالية فهي في ارتفاع مستمر ما بين 2000 و 2008 و تراوحت ما بين 27 مليار و 56 مليار، و هي أقل من نفقات موظفي التعليم الأساسي نظرا لعدد موظفي هذا الأخير .

بينما ظهور التحسن في الحصص الخاصة بالتسيير العام ارتفعت من 6.65% إلى 11.44% سنة 2007 و 10.67% سنة 2008 وتشتمل حصص التسيير العام و الإعانات للمؤسسات لتحديد المعدات العلمية و الأثاث المدرسي و إعانة سنة 2001 خاصة بأجهزة الإعلام الآلي و التي قدرت ب 600 مليون و قد تراوحت نفقات التسيير العام خلال الفترة 2000 و 2008 ما بين 1 مليار و 6 ملايين (المرجع السابق). يتبين الإنخفاض في الحصص الخاصة بالنفقات الأخرى خلال نفس الفترة من 0.22% إلى 0.07% و التي تتضمن نفقات النشاطات الثقافية و الرياضية للمؤسسات، و التضامن للتلاميذ المحتاجين لسنتي 2000 و 2001 و التي قدرت ب 53 مليون كما نسجل انخفاض النفقات الأخرى عكس ما لوحظ في التعليم الأساسي، إذ قدرت هذه النفقات ب 62 مليون سنة 2000 و انخفض إلى 42 مليون سنة 2008.

مقارنة الحصص المخصصة لتسيير التعليم الإلزامي والثانوي في الجزائر جعلتنا ندرك أن الجزائر تخصص نسبة مقارنة لمعظم دول الأعضاء بالنسبة للتعليم الإلزامي (الأساسي) من دخلها الخام، حيث تقترب كثيرا من من متوسط هذه الدول والتي تقدر ب: 02.5% سنة 2004 و 2005. بينما نلاحظ في التعليم الثانوي أن الحصة المخصصة للتعليم الثانوي من الناتج المحلي الخام صغيرة مقارنة بالحصص المسجلة في معظم الدول باستثناء الحصة المسجلة في البرازيل والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(12) يوضح: مقارنة الحصص المخصصة بالتعليم الابتدائي والتعليم المتوسط مع الحصة المخصصة للتعليم الثانوي من الناتج المحلي الخام في مختلف الدول (2004 – 2005).

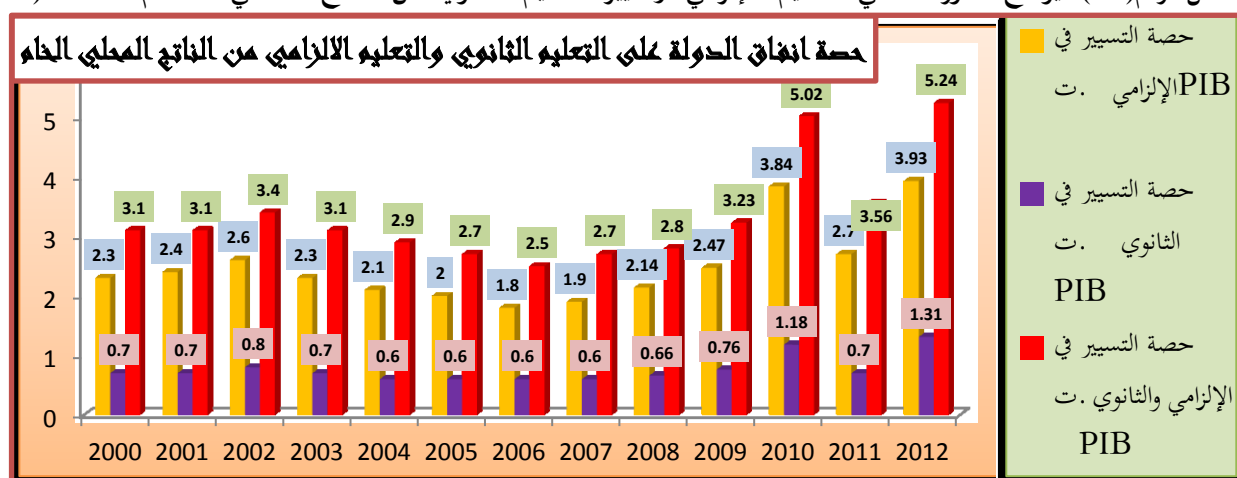
الدول	التعليم لابتدائي والمتوسط معا		التعليم الثانوي	
	2004	2005	2004	2005
الولايات المتحدة	3.0	2.9	1.0	1.0
اليابان	2.1	2.0	0.9	0.9
فرنسا	2.6	2.6	1.5	1.4
ألمانيا	2.0	2.0	1.2	1.2
إيطاليا	2.1	2.0	1.3	1.3

بلجيكا	1.5	1.5	2.7	2.6
المجر	2.1	2.2	1.2	1.1
بولونيا	2.7	2.6	1.1	1.1
متوسط الدول الأعضاء	2.5	2.5	1.3	1.2
البرازيل	2.4	2.7	0.5	0.5
الشيلي	2.5	2.2	1.3	1.2
الجزائر	2.1	2.0	0.6	0.6

المصدر: OCDE 2007 ص 213.

نلاحظ من خلال الجدول أن متوسط الميزانية المخصصة للتعليم الأساسي تفوق ميزانية التعليم الثانوي ، كذلك تعتبر حصة الجزائر قريبة من حصة متوسط الدول الأعضاء فيما يخص التعليم الأساسي ، بينما في التعليم الثانوي فهي بعيدة نوعا ما عن المتوسط ، أما اذا قرأنا الجدول قراءة عمودية فان الدولة التي تخصص ميزانية أكبر للتعليم الأساسي هي الولايات المتحدة الأمريكية بمعدل 3.0 وأضعف ميزانية في التعليم الأساسي هي بلجيكا . بينما في التعليم الثانوي فإن بلجيكا تخصص ميزانية أكبر تقدر ب: 2.7 وأضعف ميزانية في التعليم الثانوي هي ميزانية البرازيل . يمكننا تحديد الحصة المخصصة لميزانية تسيير التعليم الثانوي والإلزامي (الأساسي) من الناتج المحلي الخام من 2000 إلى 2012 وذلك بهدف إظهار الأهمية المسندة للمستويين من ثروة البلاد والمدرج التكراري التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(11) يوضح تطور حصتي التعليم الإلزامي وتسيير التعليم الثانوي من الناتج المحلي الخام PIB (2000-2012).



من إنجاز الباحثة على ضوء معطيات OCDE 2007 ، ص 213.

يتبين من خلال المدرج التكراري أن الدولة الجزائرية أنفقت على التعليم الثانوي ما يتراوح بين: 0.60% و 1.31% من الناتج المحلي الخام للدولة خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 و 2012 ، إرتفاع نسبة إنفاق الدولة على التعليم الثانوي في السنتين 2010 و 2012 يرجع لدفع مستحقات العلاوات للأساتذة خلال هاتين السنتين . كما يتضح من خلال الجدول أن ما يخص من الناتج المحلي الخام لميزانية التسيير في التعليم الإلزامي، كان في انخفاض مستمر حيث تراوحت الحصة ما بين 0.32% و 1.9% ، خلال الفترة 2000 و 2007، ثم ارتفعت ما بين 2008 و 2012

بالنسبة للتعليم الثانوي فحصة التسيير المخصصة لهذا التعليم من الناتج المحلي الخام لم تصل الواحد بالمائة، فخلال الفترة ما بين 2000-2009 كانت في انخفاض مستمر، ولكن هذا الانخفاض ليس كبيرا كما ظهر في التعليم الإلزامي، إذ تراوحت الحصة ما بين 0.7% و 0.6%. وعرفت تقدم خلال سنتي 2010 و 2012

مقارنة بين حصة التعليم الإلزامي والتعليم الثانوي من هذا الناتج ، نلمس أنها كبيرة في التعليم الإلزامي، مع الأخذ بعين الاعتبار عدد تلاميذ هذا المستوى التعليمي.

أما حصة التسيير الخاصة بالمستويين التعليميين معا فهي في انخفاض مستمر وتراوحت ما بين 0.1% و 0.27%، خلال الفترة 2000-2007، لكن عرف الإنفاق على المستويين معا تقدم سنتي 2010 و 2012 بالإضافة إلى الإنفاق على التعليم فإن الدولة قامت بمشاريع عديدة من بينها :

6- مشروع الوتيرة المدرسية نظرة جديدة للتطوير.

إن إصلاح النظام التربوي هو بمثابة مسار نسقي، متواصل و ديناميكي، يتطلب جهود متواصلة لتحقيق أهداف هذا الإصلاح و في هذا السياق يندرج ملف الوتيرة الدراسية الذي يعتبر مشروع اعتمدته وزارة التربية الوطنية مؤخرا بغرض إصلاح التعليم العام ككل والتعلم الثانوي خاصة . سعت المنظومة التربوية الجزائرية في عدة محاولات للارتقاء بمستوى أدائها إلى مصف المقاييس الدولية ، لأنها في كل مرة تجد نفسها مطالبة بتحسين الوتيرة الدراسية للاستجابة للمتطلبات الجديدة في التعليم التي تفرض نفسها من خلال حداثة تناولها في العديد من النظم التربوية في العالم من جهة، والارتباط الوثيق القائم بين تنظيم الزمن الدراسي ونوعية التعليمات من جهة أخرى.

تتميز إشكالية الوتيرة الدراسية بالتعقيد إلى درجة أنها شكلت محور استقطاب الرأي العام، فهي تأتي في نقطة التقاطع بين علم النفس التربوي والبيداغوجية المدرسية، إذ كيف يمكن للجهاز التنظيمي للمؤسسة المدرسية أن يستجيب لمتطلبات تربية ذات فعالية تشجع ارتقاء مستوى أداء التلاميذ.

المقارنات بين الدول في توقيت الدراسة فيما يخص المدة الفعلية للسنة الدراسية أثبتت أن هذه المدة أقل بقليل مما هو معمول به في دول العالم ، حيث أنها تعرف تقليص من سنة دراسية إلى أخرى تحت تأثير مواعيد نهاية السنة وهو ما يتسبب في إحداث اختلال في المدة المخصصة للتعليمات ، حيث في كل سنة، وخاصة مع اقتراب امتحاني شهادة البكالوريا وشهادة التعليم المتوسط تطرح بحدة مسألة إنهاء البرامج التعليمية، وذلك رغم إعداد توزيعات دقيقة ومتابعة حثيثة قامت بها لجان على المستوى الوطني و الولائي وعلى مستوى المؤسسات التربوية. وينبغي البحث عن أسباب عدم إنهاء البرامج في بعض المؤسسات على مستوى الوتيرة التي تعالج البرامج وتنفذ بها. والجدول التالي يوضح الحجم الساعي السنوي وحجم الأيام في السنة في مختلف البلدان .

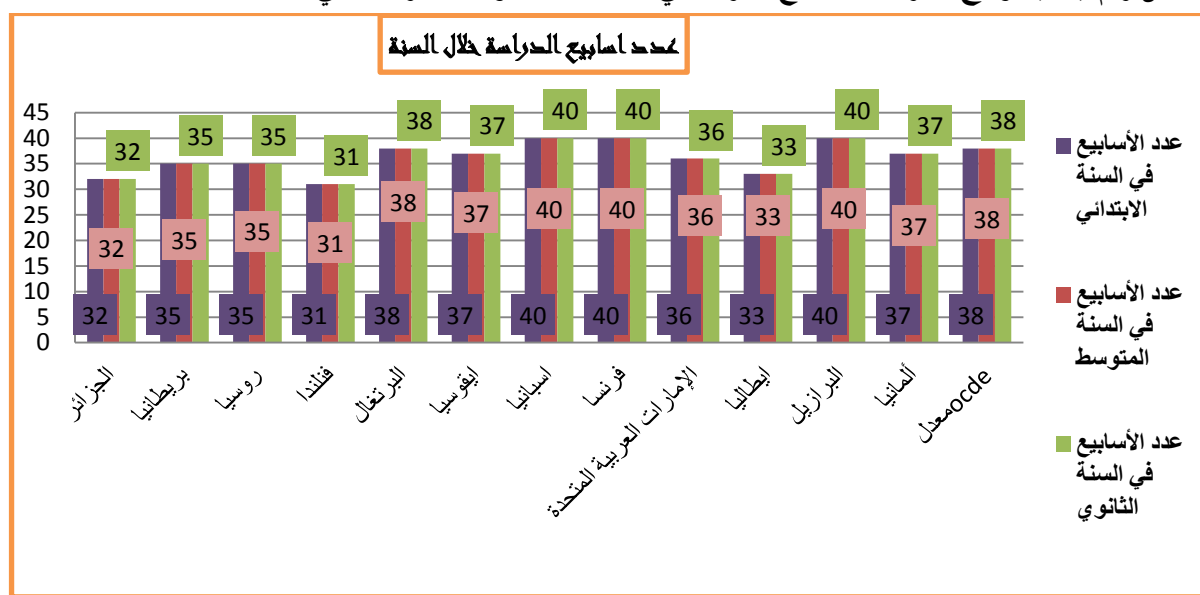
الجدول رقم (13) يوضح الحجم الساعي السنوي وحجم الأيام في السنة في مختلف البلدان.

البلدان	الحجم الساعي السنوي			الحجم الأيام في السنة		
	الابتدائي	المتوسط	الثانوي	الابتدائي	المتوسط	الثانوي
الجزائر	904-856	1050-960	1180-1024	160	160	160
معدل ocde	796	998	1060	190	190	190
روسيا	875	875	875	175	175	175
فنلندا	934-747	934-747	1090-934	187	187	187

البرتغال	969-912	1026-969	1330-608	190	190	190
سكتلندا	925	1017	1295-592	185	185	185
اسبانيا	810	956	1200	200	200	200
فرنسا	960-846	1120-875	1600-1050	200-175	200-175	200-175
الإمارات العربية المتحدة	927	927	927	180	180	180
إيطاليا	891	891	891	167	167	167
البرازيل	800	800	800	200	200	200
ألمانيا	713-615	1015-693	1203-970	208-188	208-188	208-188

المصدر : مشروع الوثيرة المدرسية ، 20011

إذا كان الحجم الساعي السنوي نظريا يقارب المقاييس الدولية يبقى عدد الأيام دون ذلك. هذه الملاحظة يؤكدتها المدرج التكراري التالي الشكل رقم (12) يوضح مقارنة عدد أسابيع الدراسة في مختلف المستويات الدراسية وفي مختلف البلدان .



المصدر : من إنجاز الباحثين على ضوء معطيات OCDE

بالنسبة للجزائر يبقى عدد الأسابيع المخصص لتنفيذ البرامج أو تطبيق المناهج غير كاف مقارنة بالمقاييس الدولية، فعليا وعليها يظل التوقيت المدرسي في الجزائر من جهة أدنى من المقاييس الدولية و من جهة أخرى عدم تماشي الحجم الساعي السنوي مع عدد الأيام والأسابيع. ما جعل وزارة التربية الوطنية تعيد النظر في التوقيت الدراسي للتلاميذ والحجم الساعي المقرر في كل مادة دراسية لكل المستويات خاصة في التعليم الثانوي باعتبار تقييم جودة مخرجات نظام دراسي كامل تظهر مؤشرات في نهاية المرحلة الثانوية . بناء على ما سبق ذكره تقترح اللجنة الوطنية حجم ساعي فعلي يشمل 36 أسبوعا، وهذا سوف يسمح بتخفيف الضغط على عمل التلميذ وذلك بتخفيف الأسبوع واليوم من جهة وضمان تنفيذ البرامج .

فضلا عن ذلك، فإن التشخيص الذي تم إعداده من طرف لجان مختصة في الميدان أبرز بأن تنظيم الزمن الدراسي المعمول به حاليا، لا يأخذ بعين الاعتبار بعض المبادئ المعتمدة بشكل واسع في الأنظمة الناجعة في العالم ومنها على سبيل الذكر :

- تدرجية الزمن الدراسي بمراعاة مراحل نمو المتعلم.

- توازن فترات الدراسة وانتظامها مع فترات الراحة ذات المدة المتوسطة.
- مراعاة المعطيات العالمية في مجال الوتائر المدرسية (دراسة الخصائص النمائية البدنية والنفسانية بالنظر الى البعد الزمني) عند تنظيم الزمن الدراسي والتوزيع اليومي للتعليمات.

وبالإضافة إلى ذلك فإن كل المقترحات الرامية إلى تحسين تنظيم الزمن الدراسي في جميع المدارس والمتوسطات والثانويات، يجب أن تستجيب إلى المعطيات المرتبطة بالخصوصيات والسياق التربوي والاجتماعي والمناحي :

- تقليص الفوارق الناجمة عن نظام سير المدارس الابتدائية في مجال التعليمات،
- مراجعة تواريخ الامتحانات المدرسية التي تشكل حاليا عامل تقليص لمدة السنة الدراسية، وضرورة تكييف الزمن الدراسي مع الخصوصيات والعوائق المناخية الجهوية والخصائص الجغرافية.

تؤدي بنا هذه الملاحظات إلى الوعي بمستويات الإدراك التي يتطلبها علاج المناهج ومدى علاقته بالوتائر المدرسية. وتتلخص النتائج الأولى في ما يلي:

- لا يمكن تنفيذ البرامج بوتيرة خطية وينبغي إدراك الروابط الموجودة بين الأجزاء المختلفة فيها. كما توصي فلسفة البرامج المطبقة حاليا بإعطاء الأولوية للوضعيات التعليمية واكتساب الكفاءات وتقديمها بالنسبة للمضامين.

- إن تسيير القسم ليس غاية في حد ذاته ويتجسد نجاح هذا التسيير في مدى إخضاعه لمقاييس الفعالية والنجاعة البيداغوجية.

- وحتى يكون تسيير القسم فعالا، ينبغي أن يستجيب لمتطلبات الوتيرة التي تفرضها معالجة المناهج.

- وحتى يكون تسيير القسم ناجعا، يجب ربط قيادته بالمعايير والممارسات البيداغوجية التي تسمح بريح الوقت.

من الضروري أن يضبط بدقة أكبر الوقت المخصص لكل مرحلة من مكونات منهاج كل مادة تعليمية، مع الأخذ في الحسبان مجالات الحرية التي ينبغي أن تترك للأستاذ من أجل التكفل بالمتغيرات التي تحدث في حياة القسم أو تنجم عن تأثيرات المحيط.

إن تنفيذ البرامج يكون كذلك مرهونا بالوتيرة المرتبطة "باستراتيجية التعليم" التي يعتمدها الأستاذ. وبالفعل، يجب أن نعترف بأن الأجزاء المختلفة من البرنامج التعليمي لا يمكن معالجتها بنفس الوتيرة وأن هذه الوتيرة ترتبط أيضا بمكتسبات التلاميذ ووتيرة القسم التي تتوقف على تسييره وعلى تأثيرات المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة.

اليوم، تتجلى ضرورة القيام بدراسات حول التأثيرات السلبية لتسيير القسم وبيان مدى ارتباط هذه التأثيرات بتنفيذ البرامج، ذلك حتى ندرك الظواهر التي تعيق السير العادي لأقسامنا ومؤسساتنا وتتخذ الإجراءات اللازمة لمعالجة هذه الآثار السلبية التي تهدد مجهودات القطاع.

في انتظار هذه الدراسات، تبين الملاحظة اليومية للتصرفات المختلفة التي قام بها المفتشون ومديرو المؤسسات أن سلوكات سلبية تؤثر على القسم عامة و تعيق تنفيذ البرامج التعليمية خاصة. ومن جهة أخرى، فإن تنفيذ البرامج بالنظر إلى الوتائر المدرسية ينبغي أن يكون محل لقاءات وموضوع تحليل يتضمنها مجال التكوين الأولي وأثناء الخدمة المخصص للأساتذة ومختلف المؤطرين.

7-الإنترنت ورقمنة الإدارة من أجل تحسين نوعية التعليم :

يعد الإنترنت من التقنيات الحديثة التي أنتجت تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتي تعد خدماتها إحدى أهم المواد المستهلكة ، حيث تشير الإحصائيات إلى أن حجم مستخدمي شبكة الأنترنت في العالم وصل في جوان 2010 إلى 1.970.000.000 مستعمل في العالم بزيادة قدرت ب14% من عدد المستعملين في سنة 2009 موزعين كآآتي :

825.1 مليون في آسيا ، 475.1 مليون في أوروبا ، 266.2 مليون في أمريكا الشمالية ، 204.7 مليون في أمريكا اللاتينية وجزر الكرايب و 110.9 مليون في إفريقيا ، 63.2 مليوناً في الشرق الأوسط ، 21.3 مليوناً في أستراليا (Royal Pingdon) .

أما في الجزائر فتحتل المرتبة 13 من بين 17 دولة عربية شرق أوسطية بنسبة 13.6% من مجموع عدد السكان للسنة 2010 (Interneworld start 2010).

تعني تكنولوجيا الاعلام والاتصال من أجل التعليم الوسائل والأدوات الرقمية الممكن استعمالها في التربية والتعليم (TICE Technologies de l'information et de la communication pour l'enseignement).

كما تعني مجموع من الأدوات المعتمدة والمستعملة من أجل إنتاج ، معالجة وتخزين ، تبادل ، ترتيب ، إيجاد وقراءة وثائق رقمية لغايات التعليم والتعلم وهذه بعض الأمثلة :

البرمجية التعليمية le didacticiel ، التعليم عبر الخط الرقمي l'apprentissage en ligne ، قاعدة التعلم عبر الخط الرقمي la plate forme d'apprentissage en ligne ، الفضاءات الرقمية للتعلم les espaces numerique d'apprentissage ، السبورة البيضاء التفاعلية tableau blanc interactif .

لقد أدجت تكنولوجيا المعلومات مجال التعليم الرقمي في أمريكا سنة 1993 وهو نموذج يميز بين التعليم والتدريس وينظر للتلميذ كمتعلم إيجابي في اكتساب المعلومات من خلال الاتصال المباشر بقواعد البيانات ويبقى دور المدرس كمستشار أو مرشد أو موجه للعملية التعليمية . الدراسات التي أجريت حول دور إدخال تكنولوجيا المعلومات في العملية التعليمية أثبتت أن النظام الجديد في التعليم أدى إلى ارتقاء مستوى أداء 30% من التلاميذ مع اختصار وقت تعلمهم لمدة 40% وانخفاض مستوى التكلفة بنسبة 30% وجعل العملية التعليمية أكثر فعالية . اهتمت الجزائر بإدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال بصورة تدريجية في التعليم سواء على مستوى المناهج التعليمية أو تعميم استعمالها على جميع المؤسسات التربوية التعليمية والإدارية .

وقد سطرت الدولة أهدافا في جميع النواحي وذلك من خلال وضع سياسة وطنية لإدماج تكنولوجيا المعلومات في العملية التعليمية على أساس الخطة الرئيسة المحددة زمنيا والمطروحة وطنيا منذ جويلية 2002 في البرنامج الحكومي ضمن محاور إصلاح المنظومة التربوية وذلك بإدخال التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال في المنظومة التربوية . والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (14): يوضح استفادة المؤسسات من أجهزة الاعلام الآلي عبر السنوات في جميع المراحل.

السنوات	التعليم الابتدائي	التعليم المتوسط	التعليم الثانوي
	العدد	العدد	العدد
2009-2008	/	76280	52.674
2010-2009	36000	16500	28.000
2011-2010	36000	11600	/
2012-2011	36000	/	/
2013-2012	36000	/	/
2014-2013	36000	/	/
المجموع	خلال الخماسي: 2008-2014 180.000 حاسوب.	المجموع بين: 2008-2011 104.380 حاسوب	خلال السنتين 2008-2010 1.674 حاسوب

من انجاز الباحثة على ضوء معطيات المعهد الوطني للبحث في التربية .

على مستوى التعليم الابتدائي نجد أن عدد الأجهزة ثابت على مدة 5 سنوات وهذا راجع إلى الحجم الساعي المخصص لاستعمال الحاسوب من طرف التلاميذ حيث يستعمل تلاميذ المرحلة الابتدائية الحاسوب لمدة ساعة واحدة أسبوعيا ،علما أن تلاميذ المرحلة الابتدائية لا يتوصلون التحكم في التعلّمات الأساسية إلا في السنة الرابعة والخامسة ابتدائي الوقت نفسه الذي يسمح لهم بالتدرب على الوظائف الأساسية للكمبيوتر .

على مستوى التعليم المتوسط يستعمل جهاز الاعلام الآلي ساعتين أسبوعيا .

في التعليم الثانوي تخصص ساعتين أسبوعين للتلاميذ مع تحويل المخابرات إلى سيار -دراسة CYBER ETUDEتوضع تحت تصرف التلاميذ بعد ساعات الدراسة .(المعهد الوطني للبحث في التربية ، 2011)

8-نظرة استشرافية لتطوير التعليم الثانوي بالجزائر: لم تتوقف اجتهادات وزارة التربية الوطنية في الجزائر في ماتم ذكره من مؤشرات ومشاريع حققت بها الدولة الجزائرية قيمة مضافة في التعليم، إلا أن هذه الاجتهادات كانت في بعض الأحيان ارتجالية لم يخطط لها تخطيطا محكما مسنوداً إلى أحكام منبثقة من الميدان وهذا ما جعل هذه المشاريع في أغلب الأحيان صعبة التحقيق مصيرها التوقف في الإنجاز. لكن دائما وفي إطار التخطيط في مجال التعليم كانت لوزارة التربية نظرة إستشرافية في وضع لوحة تحكم مشكّلة من مجموعة مؤشرات على مستوى التعليم الثانوي تمكن الوزارة من إلقاء نظرة مستقبلية لكيفية تسيير التعليم الثانوي على المدى البعيد إلى غاية 2020 ويمكن أبعد من ذلك فإن وزارة التربية الوطنية لديها نظرة عن وضعية تدفقات التلاميذ ، الإنتقال والإعادة والتسرب تمكّنها من التحكم أكثر في طريقة تسيير القطاع وتوقع عدد الهياكل والتجهيزات الممكن تخصيصها له والجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم (15) يوضح توقعات وزارة التربية الوطنية لنسب النجاح والاعادة والتسرب الى غاية 2020

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة النجاح	1 ثانوي	75,79%	77,33%	78,86%	80,40%	81,93%	83,47%
	2 ثانوي	86,26%	86,05%	85,84%	85,63%	85,42%	85,21%
	3 ثانوي	52,29%	55,24%	58,19%	61,15%	64,10%	67,05%
نسبة الاعادة	1 ثانوي	16,04%	15,03%	14,03%	13,02%	12,01%	11,01%
	2 ثانوي	10,00%	9,42%	8,84%	8,27%	7,69%	7,11%
	3 ثانوي	21,84%	21,53%	21,23%	20,92%	20,61%	20,31%
نسبة التسرب	1 ثانوي	8,17%	7,64%	7,11%	6,59%	6,06%	5,53%
	2 ثانوي	7,21%	6,84%	6,47%	6,10%	5,74%	5,37%
	3 ثانوي	25,87%	23,23%	20,58%	17,94%	15,29%	12,65%

المصدر من انجاز الباحثين بناء على معطيات وزارة التربية الوطنية 2014

يتبين من الجدول أن وزارة التربية الوطنية في إطار التخطيط للتربية تتوقع أن تكون نسب النجاح في السنة الأولى ثانوي مثلا خلال 2018 و2019 و2020 تتراوح ما بين 80.40% و83.47% و85% على التوالي .

بينما نسب الإعادة فالتوقعات تراوحت ما بين 12.01% و 10,00% الى غاية 2020.

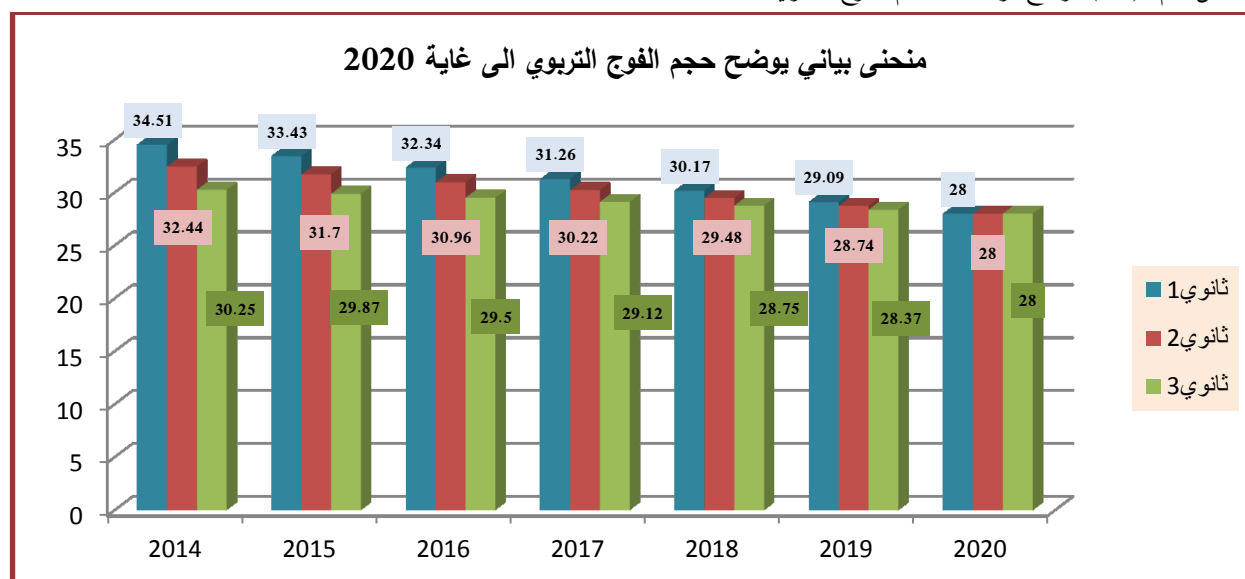
فيما يخص التسرب المدرسي فالتوقعات تصل الى غاية 5% في 2020.

بالنسبة لتوقعات وزارة التربية الوطنية فيما يخص نسب النجاح في السنة الثانية ثانوي نجدها تستشرف أن تصل الى 85,00% في سنة 2020، ونسبة الاعادة تتوقع الوزارة أن تصل الى 6.53% في 2020.

فيما يخص نسب التسرب في هذا المستوى من 7.21% تتوقع الوزارة ان تحقق 5.00%.
فيما يتعلق بنتائج البكالوريا نرى أن هناك توقع لتحقيق نسبة 70,00% في 2020 ومنه أن تنخفض نسب الإعادة الى 20% ونسب التسرب الى 10%.

بالنسبة للجانب التنظيمي للمؤسسات (حجم الفوج ، نسبة التأطير، نسبة شغل الحجرات) فكانت نتائج الاستشراف كالتالي:

الشكل رقم: (13) يوضح توقعات حجم الفوج التربوي إلى غاية 2020.



المصدر من انجاز الباحثة بناء على معطيات وزارة التربية الوطنية 2014

حسب ما جاء في المدرج البياني تتوقع وزارة التربية الوطنية أن يكون حجم الفوج التربوي في سنة 2020 بمعدل 28 تلميذ في القسم في جميع المستويات .

أما فيما يخص معدل تأطير الفوج فكانت التوقعات كالتالي :

الجدول رقم 16 يوضح توقعات معدل التأطير إلى غاية 2020

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة التأطير	16.7	14,91	14,75	13,53	12,97	12,72	12,99	13,47

المصدر من انجاز الباحثة بناء على معطيات وزارة التربية الوطنية 2014

إلى غاية 2020 تصل نسبة التأطير إلى 13.47 يعني تقريبا بمعدل 14 تلميذ للأستاذ الواحد . أما بالنسبة لشغل حجرات الدرس فتكون كالتالي :

الجدول رقم (17) يوضح توقعات نسبة شغل حجرات الدرس .

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة شغل الحجرات	%28,79	%28,99	%29,19	%29,39	%29,60	%29,80	%30,00

المصدر من انجاز الباحثة بناء على معطيات وزارة التربية الوطنية 2014

توقعات شغل حجرات الدرس إلى غاية 2020 تصل إلى غاية 30.00%

سمحت لنا اجتهادات الدولة الجزائرية الممثلة في وزارة التربية الوطنية لتطوير التعليم الثانوي بالوقوف على اخفاقات المنظومة التربوية في اعتماد مشاريع أجنبية غير مكيفة مع خصائص المتعلم في الجزائر وطبيعة تكوين المعلم لكن هذا لا ينفي وجود نجاحات سجلتها الدولة في سد بعض الثغرات المسجلة في التعليم الثانوي .

خاتمة:

حاولت وزارة التربية الوطنية الاهتمام بالتعليم الثانوي بالجزائر باعتماد مؤشرات التربية كلوحة تحكم في التخطيط والتقييم لتقصي مدى سلامة المنظومة التربوية بالجزائر وتربق ما يحدث بداخلها عن كثب خاصة في مستوى التعليم الثانوي . هناك عدة مؤشرات يمكن اعتمادها لتفحص سلامة التعليم الثانوي بالجزائر منها : تدفقات التلاميذ ، نسب الانتقال من مستوى إلى آخر ، الرسوب ، الإعادة ، مشاركة الإناث الخ.

قامت وزارة التربية الوطنية بالجزائر بتطبيق مشاريع عالمية أنفقت الدولة الجزائرية عليها أموال طائلة. عرفت الكثير من المشاريع سوء التخطيط وعدم إعادة تكييفها مع خصائص المدرسة الجزائرية وكان مصيرها الفشل في أغلب الأحيان، وذلك لعدم الاستفادة من خبرات الدول العربية والأجنبية المطبقة عبر العالم في مجال التعليم الثانوي . سعت مختلف الأنظمة التربوية إلى تحقيق الجودة في التعليم الثانوي إذ يعد تحدي الجودة في أي منظومة تعليمية من أكبر التحديات التي تواجهها الأنظمة التعليمية، والتي تسعى في جميع دول العالم إلى تحقيق مقومات الجودة فيها ، من خلال وضع السياسات وتطوير الأنظمة، واستحداث مجموعة من البرامج والمشاريع تحقيقاً لذلك

المراجع :

- ♣. 1- مذكرة ماجستير للطالبة طبوش صبرينة، 2012، تنظيم ، هيكلية وآداء الادارة التربوية ، دراسة ميدانية بولاية قسنطينة
- ♣. 2- أبحاث المعهد الوطني للبحث في التربية 2008 – 2009 . الجزائر .
- ♣. 3- بحث وتربية ، 2015، نوعية التربية الوجيهة ، الفعالية والنجاحة ، العدد 12.
- ♣. 4- انجازات قطاع التربية الوطنية خلال 50 سنة ، 2013 وزارة التربية الوطنية ،
- ♣. 5- وزارة المعارف : الخطة الوطنية البريطانية لإصلاح التعليم. مجلة المعرفة، العدد 38، سبتمبر 1998، الرياض.
- ♣. 6- اليونسكو، (1981). الإصلاح التربوي: اتجاهات عامة وتوجهات مستقبلية، التربية الجديدة، مجلد 8، عدد 22
- ♣. 07- Benbouzid. B (2009), La réforme de l'éducation en Algérie, enjeux et réalisations, Alger, CASBAH éditions
- ♣. 08- ♣. 10- OCDE (1995), Measuring what students learn, Paris,
- ♣. 11- OCDE (2004), Apprendre aujourd'hui, réussir demain – Premiers résultats de PISA 2003 Paris,,
- ♣. 12- OCDE (2004), Regards sur l'éducation, Les indicateurs de l'OCDE 2004, Paris,
- ♣. 13- OCDE (2008), Regards sur l'éducation 2008 LES INDICATEURS DE L'OCDE, Paris,
- ♣. 14- OCDE (2009), L'éducation aujourd'hui LA PERSPECTIVE DE L'OCDE, Paris,

♣-15-OCDE (2011), Regards sur l'éducation 2011 LES INDICATEURS DE L'OCDE, Paris,

♣-16-OCDE-CRIE (1995) -regard sur l'éducation : les indicateurs de l'OCDE, France.

♣-17-Un esco (2003).Recueil de données mondiales sur l'éducation –statistique comparées sur l'éducation dans le monde–

♣-18-OCDE (2007) regard sur l'éducation –les indicateur de l'OCDE–centre de recherche et l'innovation dans l'enseignement –Paris –

♣-19-OCDE (1992) L'OCDE **et les indicateurs internationaux de l'enseignement**, France.

♣-20-OCDE (1995), regards sur l'éducation, les indicateurs de l'OCDE France.

♣-21-Les dossiers DEPP (2007). Les représentations de la grande difficulté scolaire par les enseignants.